

Distr.: General
5 May 2023
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 18 من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

رسالة مؤرخة 2 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أعرب عن قلقنا إزاء ما ينجم عن التدابير القسرية الانفرادية من آثار على حماية البيئة في جمهورية إيران الإسلامية. وأود في هذا الصدد أن أوجه انتباهكم إلى معلومات تتعلق بفرض الولايات المتحدة جزاءات انفرادية من خلال سلسلة من الأوامر التنفيذية والقوانين واللوائح التي تستهدف إيران والشعب الإيراني. فهذه الجزاءات المخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لها أثر شديد على التمتع بالحق في بيئة مستدامة في جمهورية إيران الإسلامية.

وتطبق الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران شبكة واسعة ومعقدة من الجزاءات المالية والاقتصادية والتجارية غير القانونية والظالمة، بهدف عزل إيران عن الآليات المالية لعدد من الاتفاقات البيئية الدولية، وفرض جزاءات ثانوية على الأطراف من غير الولايات المتحدة التي تتعاون مع إيران في القضايا البيئية.

ومما يؤسف له أن مجموع الآثار التي تصيب إيران من هذه الجزاءات يزيد بها شدة عوامل شتى. فإجراءات الامتثال لهذه الجزاءات معقدة وتستنزف وقتاً طويلاً ومكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى إفراط الشركات والمؤسسات في الامتثال. وقد أدى تطبيق هذه الجزاءات خارج الحدود الإقليمية والخوف من التعرض لعقوبات بسبب وقوع انتهاكات غير مقصودة إلى تردد العديد من الهيئات في التعاون مع إيران، حتى عندما يكون ذلك التعاون مفيداً من الناحية البيئية. وقد أدى ذلك إلى التأثير سلباً على البيئة في إيران وعلى قدرة شعب إيران على التمتع بحقه في بيئة صحية مستدامة.

وإيران، على غرار كثير من بلدان المنطقة، تواجه العديد من التحديات البيئية، منها تلوث الهواء والمياه، وتحات التربة، ونقص المياه، والتصحر، والعواصف الرملية والترابية، وتدهور التنوع البيولوجي. وتفيد بيانات منظمة الصحة العالمية أن 24 في المائة من الوفيات في المنطقة التي تنتمي إليها إيران ترتبط بعوامل بيئية يمكن تصحيحها. ومن المؤسف أن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تُقاوم من المشاكل البيئية القائمة في إيران.



إن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تحد من قدرة حكومة بلدي على جلب ما يلزم من الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات، فضلاً عن السلع والخدمات، لمعالجة المشاكل البيئية التي يشهدها البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تعرقل تلك الجزاءات التمويل الدولي من وكالات الإقراض، مثل صندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية، كما تعرقل التمويل من البنوك والمستثمرين الذين يدعمون المشاريع التي تحسن البيئة. وتشمل هذه المشاريع بناء محطات كبرى للطاقة الشمسية والطاقة الريحية، من بين مصادر أخرى للطاقة المتجددة في إيران، بهدف توليد الكهرباء. ونتيجة لذلك، تراجعت النسبة المئوية التي تخصصها إيران من ميزانيتها لتحسين البيئة، بسبب الجزاءات.

والجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة عامل هام في التدهور البيئي في إيران، وهو ما يؤثر سلباً على حقوق الشعب الإيراني في بيئة صحية ومستدامة وفي مستوى معيشي مناسب. ومن المسؤولية العالمية التعاون على تعزيز الإدارة والتنمية السليمين بيئياً، وكذلك على الأنشطة التي تسهم في حماية صحة البشر والبيئة. وأشدد على أن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران تهدف إلى معاكسة هذه التطلعات من خلال الحط من حق الإيرانيين في الصحة، إلى الحد الذي يتعرض فيه حقهم في الحياة للخطر.

وتجدر الإشارة إلى أن قدرات إيران المحلية على استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً واستيرادها واستعمالها تكبتها القيود التي تفرضها هذه الجزاءات على استيراد المعدات والتكنولوجيا، فضلاً عن السلع والخدمات الأخرى. وتمنع الجزاءات الاستثمارات وغيرها من أشكال التمويل اللازمة لمعالجة الظروف البيئية القائمة في البلد، بما في ذلك انبعاثات غازات الدفيئة. وبالإضافة إلى ذلك، توهن الجزاءات قدرة العلماء والباحثين الإيرانيين على الدخول في مشاريع التعاون الدولي والمشاركة في الدورات التي تُتبادل فيها المعارف ذات الصلة بالقضايا البيئية.

إن الولايات المتحدة يجب عليها أن تمتثل لالتزاماتها وواجباتها الدولية بموجب معاهدات متعددة، بما في ذلك الالتزامات والواجبات المستمدة من مختلف الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ وذلك بهدف حماية وتحسين البيئة العالمية.

وفي ضوء ما سبق، يجب أن ترفع الولايات المتحدة جميع الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي تفرضها على إيران والتي تؤثر سلباً على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن عواقب هذه الأفعال غير المشروعة دولياً؛ كما يجب عليها أن تقدم ضمانات وتطمينات بأنها لن تعود في المستقبل إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات غير القانونية.

والبيئة يُنظر إليها بوجه عام باعتبارها تراثاً مشتركاً للبشرية وجزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة. ولذلك فإن تقارير الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع يُتوقع منها أن تسلط الضوء بالقدر الكافي على الآثار السلبية الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية في تثبيط جهود حماية البيئة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 18 من جدول الأعمال.

(توقيع) أمير سعيد إيرواني

السفير

الممثل الدائم